

الوحدة 02: دراسة وتحليل الميزانية من
المنظور المالي (سيولة / استحقاق) (تابع)

2. التحليل بواسطة النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من بين الأدوات التي تستخدم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، ولذا يجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه.

1.2. أنواع النسب المالية:

1.1.2. نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، والذي يعبر عن مدى قدرتها على تسديد التزاماتها القصيرة، وتشمل ما يلي:

- نسبة السيولة العامة: تبين لنا كيفية التحول التدريجي للأصول المتداولة إلى سيولة بهدف مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل، وتحسب انطلاقاً من العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{مجموع الأصول المتداولة} \div \text{الديون قصيرة الأجل}$$

مجموع الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم محققة + قيم جاهزة.

يمكن التمييز بين الحالات الثلاثة التالية للسيولة العامة:

- نسبة السيولة العامة = 1، يعني أن المؤسسة لديها رأس مال عامل معدوم.

- نسبة السيولة العامة < 1، يعني أن رأس المال العامل موجب ووضعية المؤسسة جيدة.

-نسبة السيولة العامة $I > 1$ ، يعني وضعية سيئة وخطيرة للمؤسسة وعليها أن تراجع هيكلها المالي، وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو رفع رأس مالها الخاص أو تخفيض ديونها القصيرة الأجل وزيادة أموالها المتداولة.

-نسبة السيولة المختصرة: تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على الحقوق والقيم الجاهزة، أي دون قيامها ببيع مخزوناتا وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{حقوق} + \text{قيم جاهزة}) \div \text{ديون قصيرة الأجل}$$

حتى تكون هذه النسبة مثلى، فإنه حسب رأي بعض المختصين في التحليل المالي يجب أن تكون محصورة ما بين 30% و 50%.

- نسبة السيولة الجاهزة: تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة، للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتا أو تحصيل مدينيتها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} \div \text{الديون القصيرة الأجل}$$

أشار بعض المختصون في التحليل المالي إلى أن هذه النسبة تكون مثلى في حالة ما إذا كانت محصورة ما بين 20% و 30%.

2.1.2. نسب التمويل:

-نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، ويتم احتسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} \div \text{الأصول غير الجارية}$$

انطلاقاً من العلاقة السابقة، يمكن أن نميز بين ثلاثة حالات كما يلي:

-الحالة الأولى: نسبة التمويل الدائم $I < 1$ ، يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية، أي رأس مال عامل < 0 ، في هذه الحالة يمكن للمؤسسة ممارسة نشاطها بارتياح.

- **الحالة الثانية:** نسبة التمويل الدائم > 1 ، يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية، أي رأس مال عامل > 0 ، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول غير الجارية.

- **الحالة الثالثة:** نسبة التمويل الدائم $= 1$ ، يعني أن الأموال الدائمة تساوي الأصول غير الجارية، أي رأس مال عامل $= 0$ ، في هذه الحالة تحقق المؤسسة التوازن الأدنى.

- **نسبة التمويل الخاص:** تعبر هذه النسبة مدى تمويل الأموال الخاصة للمؤسسة للأصول غير جارية، حيث يتم حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \text{رأس المال الخاص} \div \text{الأصول غير جارية}$$

انطلاقاً من المساواة السابقة، يمكن أن نميز بين الحالتين التاليتين:

- **الحالة الأولى:** نسبة التمويل الخاص $= 1$ ، معناه رأس مال عامل خاص معدوم، أي أن الأصول غير الجارية مغطاة بالأموال الخاصة، أما الديون الطويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة.

- **الحالة الثانية:** نسبة التمويل الخاص < 1 ، معناه رأس المال العامل الخاص < 0 ، أي هناك فائض من الأموال الخاصة بالإضافة إلى الديون الطويلة الأجل لتمويل الأصول الجارية (المتداولة)، وهذا يعتبر في غير صالح المؤسسة لأن الديون الطويلة الأجل يترتب عليها فوائد مدينة والأصول الجارية لا تجنى منها فوائد لذلك يستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.5.

3.1.2. نسب المديونية:

هي النسب التي تعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة على المدى الطويل، كما تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة المدى مثل السندات والقروض طويلة الأجل.

- **نسبة التمويل الخارجي (الاستدانة الكلية):** تعبر هذه النسبة على مدى اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية في تمويل نشاطها، وحتى تكون هذه النسبة جيدة يجب أن لا تتجاوز 1 وأن تقل عن 75%. ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول}$$

-نسبة الاستقلالية المالية: تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في تسديد ديونها بالاعتماد على أموالها الخاصة، ويتم حسابها انطلاقاً من الصيغتين التاليتين:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

في المساواة الأولى يجب أن تكون نسبة الاستقلالية محصورة ما بين 1 و 2، فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل للمؤسسة قدرة كبيرة على التسديد والاقتراض. أما إذا تساوت مع العدد 1 أو أقل منه، فهذا يعني تساوي الطرفين أو أن الأموال الخاصة تساوي أو تقل عن الديون، الأمر الذي يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا في حالات ضمانات أخرى.

بالنسبة لاستخدام الصيغة الثانية فالمؤسسة تكون مستقلة مالياً إذا كانت أكبر من 0.5، والعكس صحيح.

-نسبة قابلية السداد: تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد مختلف ديونها باستخدام أصولها الثابتة، وذلك في حالة تصفية المؤسسة وبيع ممتلكاتها، يتم حسابها انطلاقاً من الصيغة التالية:

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الديون}}$$

تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت < 1 مما يؤدي إلى تحسين مستوى الملاءة المالية للمؤسسة وتعزيز ثقة الدائنين بها. أما إذا كانت هذه النسبة > 1 فذلك يؤدي إلى تخفيض مستوى الملاءة المالية للمؤسسة، وبالتالي انخفاض ثقة الدائنين بالمؤسسة.

4.1.2. نسب النشاط والتسيير:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وبالتالي من الأرباح.

- معدل دوران إجمالي الأصول: يقيس هذا المعدل عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال ، ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{رقم الأعمال} \div \text{إجمالي الأصول}$$

- معدل دوران الأصول غير جارية: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول غير جارية الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال، ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول غير جارية} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول غير جارية}$$

- معدل دوران الأصول الجارية: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال، ويعطي بالصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول الجارية}$$

- مدة الزبائن: تقيس هذه النسبة متوسط المدة التي تمنحها المؤسسة للزبائن من أجل تحصيل ثمن مبيعاتها لهم، وتحسب انطلاقاً من الصيغة التالية:

$$\text{مدة الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) \div \text{رقم الأعمال} \times 360$$

تكون هذه النسبة جيدة في حالة ما إذا كانت منخفضة ومتناقصة عبر الزمن، أما في حالة ما إذا كانت متزايدة فهذا يدل على وجود تساهل كبير من طرف المؤسسة اتجاه متعاملها قد يترتب عليه ظهور عجز في السيولة النقدية.

- مدة الموردين: تقيس هذه النسبة متوسط المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة من أجل دفع ثمن مشترياتها. يتم حسابها بالصيغة التالية:

$$\text{مدة الموردين} = (\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}) \div \text{المشتريات} \times 360$$

تكون هذه النسبة جيدة إذا كانت مرتفعة ومتزايدة مع مرور الوقت، وكذلك إذا كانت أكبر من مدة الزبائن. أما إذا كانت منخفضة وأقل من مدة الزبائن فهذا سيؤدي إلى عجز المؤسسة عن سداد ديون موردها، وبالتالي حدوث مشاكل في دورتها الاستغلالية نتيجة انقطاع في تموينها بمختلف المواد الأولية واللوازم.

-معدل دوران المخزون: يقيس هذا المعدل عدد مرات قيام المؤسسة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير انخفاض هذا المعدل إلى انخفاض مبيعات المؤسسة، وبالتالي تراكم مخزوناتها، ما قد يعرضها إلى تدهور مستوى أسعارها. يعطى هذا المعدل بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} \div \text{متوسط المخزون}$$

حيث أن: متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة) / 2.

$$\text{مدة التخزين} = (1 \div \text{معدل دوران المخزون}) * 360$$

5.1.2. نسب المردودية:

تقيس هذه النسبة مستوى أداء أو كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد والأصول التي وضعت تحت تصرفها عن طريق ربط النتائج من جهة والإمكانات والموارد المستخدمة في تحقيقها من جهة أخرى، ومن بين هذه النسب نجد:

نسبة المردودية المالية: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف أموالها الخاصة، وبالتالي قياس عوائد أسهم المؤسسة. تعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة}$$

تكون هذه النسبة جيدة إذا كانت موجبة ومتزايدة مع مرور الوقت، ما يدل على وجود تحسن في مستوى كفاءة توظيف الأموال الخاصة، وبالتالي ارتفاع قيمة عوائد أسهم المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين بالمؤسسة، والعكس صحيح.

نسبة المردودية الاقتصادية: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف مجمل أصولها أو أصولها الاقتصادية عن طريق قياس عائد هذه الأصول. تعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الصافية} \div \text{إجمالي الأصول}$$

تكون هذه النسبة جيدة إذا كانت موجبة ومتزايدة مع مرور الوقت، ما يدل على أن هناك تحسن في مستوى كفاءة استعمال واستغلال أصول المؤسسة.

نسبة المردودية التجارية: تقيس هذه النسبة العائد الصافي الذي يبقى بحوزة المؤسسة من المبيعات بعد تغطية جميع التكاليف، ويتم حسابها انطلاقاً من العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{المبيعات}}$$

تكون هذه النسبة جيدة إذا كانت موجبة ومنتزيدة مع مرور الوقت، الأمر الذي يدل على أن المؤسسة بإمكانها التحكم في مختلف أعباء نشاطها ، ما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع عوائدها، والعكس صحيح.

3. حدود استخدام النسب المالية:

على الرغم من أهمية استخراج وتحليل النسب المالية بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة، إلا أن استخدام هذه النسب يواجه بعض المشاكل التي تقلل من فعاليتها في تقييم أداء المؤسسة وترشيد قراراتها ، ومن بين هذه القيود نذكر ما يلي:

- تحليل الأداء باستعمال النسب المالية يكون أكثر فعالية في المؤسسات الصغيرة، في حين تقل فعاليتها في المؤسسات الكبيرة والتي تتكون من عدة أقسام تعمل في صناعات مختلفة بسبب صعوبة التوصل إلى نسب معيارية يمكن استخدامها لأغراض المقارنة. وهذا يمكن معالجته من خلال مقارنة النسب في كل قسم أو صناعة مع النسب المعيارية الخاصة به؛

- تعتمد النسب المالية في إعدادها على عناصر القوائم المالية وخاصة قائمة المركز المالي التي تعبر عن وضع المؤسسة في فترة معينة، وبالتالي فإن القيام بأي إجراء سيؤثر على عناصر الميزانية، ومن ثم على النسب المالية وهذا التغير السريع سيؤثر على مصداقية النسب المالية كأداة للتخطيط والرقابة المستقبلية؛

- تؤثر التغيرات الموسمية على النسب المالية ومدلولاتها، خاصة في بعض الصناعات مثل صناعة المواد الغذائية؛

- في المؤسسة عادة ما تكون بعض النسب المالية جيدة والبعض الآخر غير جيدة، ما يجعل من الصعب الحكم على الوضع المالي في المؤسسة؛

- إن إجراء أية مقارنة تتطلب وجود أساس سليم للمقارنة، ولكن المقارنة بواسطة النسب المالية لا تتميز بمثل هذا الوضوح والتحديد، فعندما تكون نسبة التداول مرتفعة قد يعني ذلك أن موقف السيولة قوي وهذا

مؤشر جيد، وقد يعني في نفس الوقت أن النقدية أكثر مما يجب وهذا المؤشر سيء لأن هناك موارد معطلة، ما يدل على وجود خلل في وضع المؤسسة. ويمكن معالجة هذا عن طريق القيام باستخراج جميع النسب المالية والمقارنة فيما بينها واستخراج نسب متقاطعة تظهر العلاقات المتشابكة بين السيولة والربحية.

4. الانتقادات الموجهة للتحليل المالي (سيولة / استحقاق):

تتمثل أهم الانتقادات الموجهة لهذا التحليل فيما يلي:

-يفترض أن المؤسسة تكون في حالة توازن مالي إذا كان رأس المال العامل موجب فقط، ولا يحدد المستوى الأمثل له؛

-يقدم صورة ساكنة عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية كل دورة مالية، وبالتالي لا يظهر هذا التحليل الأثر الذي يخلفه الزمن على مكونات الميزانية ونتائج المؤسسة؛

- يفترض هذا التحليل استمرار النشاط ولا يعطي اجابات عن حالة توقف المؤسسة؛